

كتاب العاربية

كتاب العاربية

الحاج

[illegible]

الفاروق

الثالث قال القاضي هو لا يثبت ان تادير على النصارى في كور وقلنا ان كور يحسد في البغوي في اسم خطه
 وبقي الى المسلم الى جوالي نصرا في فعل وتلفت نصرة المسلم ولو تلفت قبل ان يصب اليه لم يضر وكذا الوثني
 ثم دفع ليعب في كور في يد بعض النصارى كحج عرمانه عالم مسلم ولو اشتريه وحبسوا بعبه في دعا اليه لم يضر ثم بعث
 اليه وعما عنده ليعب فيه تلت الوعا في يد النصارى وكذا اشتريه خطه ودفع دعا اليه لم يضر
 امر في عال وجعل البيع فيه المبيع معين نصر الوعا عار على المشتري كذا جعل الطعام في امانه لم يضر كذا لو تلت
 في دعا في كور المشتري قال البغوي ولو ارج له طعام فاحده ليلحد فسقط من يده وتلف واقتلست يده بل بضم
 جسيان يكون النصارى في السنة التاسعة لانه في العصور يرفع اليه على ان يرجع الثالث لا يثبت لعبيته في تادير الاستماع
 فقال رجل من له دواب اعز به فقال هذا مختار من الابل يلد من الامه قاله النبي ارضي الرابع الصيغة الدالة
 على الذوق في الاستماع وفيه كذا في احد النسخ في الامه من جهة الميراث على الملائكة في الاستماع قوله اعز به واحد
 لستع به او نحو ولا يعتبر من جهة المستعير لفظا واما بعد القول اما باللفظ او بالفعل كقوله المداير كور في كافي المباح
 له والطريق الثاني وهو ما اردوه الجوز كان المعبر عن لفظ من احد من الجاني حتى يوراعا فاعاها
 ليعا بلبه ثم تعاربه وكذا لو فرس ليعبه بلسا او حصيرا او سحلا والى البعوض فجلس على او احده
 في دار كان ذلك عاربه مضمونه وكونه في دار الملك لا يمنع من ثبوت يده عليه حتى لو دفعت يده في الفرس ويده كان
 القول قول المالك عليه خلافا اذا دخل مجلس على الفرس للمسلط لا محل استعير سراجل المالك عليه او لغيره
 او اعتبار لفظ من المعبر لفظا على خلاف في دار العاربه هب او اباحه فالاباحه لا تستلزم لفظا على المذهب فاني
 انا في الدعي وقد تم الطعام للضيف كذا باليد على الطريق الاولي العاربه خارجة عن هذه الايمان في عدم اعتبار
 القول باليد عن امة او طعام في انقارها اليها باء فقال المادديان انهم يطلون المسحور ليعا ليعا بلسا او
 بالقبض ثم اقول ليعه في كافي لا يثبت في كافي في حجة اقتضاها بالاذن قال عليه لا يثبت الا بقبض المالك او يدركه
 والفرق ان قبض المسحور لا يثبت في كافي المعبر عن امة او انقاع طرف الدعي المعبره فاني ان كنت الدعي بلسا
 فالفرق عاربه ولذا لم يستعمل وان كانت بعض كالحرف امانه كالاجارة فاسد وان لم يحضر العاربه ماله فيه
 فكل من صار عاصي له وعلانية عام المسحور بالقبض او بالاشبه الطريقة الوسطى وفي الفصل سله لو قال الميراث
 حاركة لغري في سله فهو عاربه فاسد فان استعمل كل منهما اداة الاحرك وجب عليه اجر مثل ذلك لو لم يضمن
 في يده وكذا الوعا عاربه شيئا يعوض بحول الوعا عاربه وانه لتعلق او دار لطيفة او ليعه كذا قاله الراعي
 وكلام القاضي يخالفه في سله الدعي فانه قال اذا استعار دابة فعلى المستعير علفا وصرها عما يتي الخرد السور
 وسفيك وان استعار عبد فعليه طعامه وصره وحفظه عما يوجب الحد منه على الصلاه ولا يضر هذه الايمان
 في حكم الاجارة بعد الموصاهي وكذا لو كان المعوض يعلوها والمدة يجره له قالوا قال الميراث اتي بعثه در العقم
 او ليعه في دار كاشف او فيه وجه انما عاربه فاسد فيكون الحق مضمونه عليه ولو عاربه بوايته حبه على الضم
 عند طه بعثه فالحكمة الزاجه كالعرض فاسد فيكون اجاره فاسد او سطر فاسد في النصارى فاسد

كتاب الغيب واختلف ليعمل الله فقال الجوهري لو اخذ الله كل شيء
لما وجد فيه ما لا يدرى ما يحاربه او اخلاصه لان الله لا يدرى ما يحاربه او اخلاصه لان الله لا يدرى ما يحاربه
شبه اسم البع و يدخل فيه ما ليس كالبع يخرج منه المستعار والمستأجر ويخرج منه المبتوع والمعد الفاسد لانه
احد باذن ولا يوجد بخله ويخرج لا بالعلم وضع الشيء في غير موضعه وهذه اليد كذلك وقال ابن فارس الغيب
احد الشيء جهر الغيبه وقع بان احد من حرر سرا لم يدره وان احد من محمل سمي محاربه وان احد اسلا سمي
مخلسا وان احد من شيء كان موقفا عليه سمي خيانه واختلفت عباراته لاصحاب في تفسيره شذوا فقال بعضهم هو
احد ما لا يعرف الا بالاسم على ما لا يعرف الا بالاسم على ما لا يعرف الا بالاسم على ما لا يعرف الا بالاسم على ما لا يعرف الا بالاسم
الاولى واقتاروا الاسم في الغيب بالعدوان ومنها الغيب وحكمه من غير عدوان كما ان البس ثوبا
لغيره كانا انه ثوب نفسه انتهى ويخرج منه ما اذا علم ما لم يدره من غير حري ليرده على صاحبه فانه يحرك ذلك على
النفس ولا يخفيه ودخول المال للغيب الذي سرق لزمه من الغيب على الوجهين الاسمي في جوار ان سرقه اذ جردناه
لم يفته ولا اخفاه وقال بعضهم كل شيء على مسكه فهو مغرب حتى الغيب من البشر الفاسد والمردع والمربوع
المدان بعد المردع والمربوع بينهما وهذه العباره اعم من الاولين قال الرازي واشهرها الاول الصور المدون في الكتاب
في حكم الغيب الحقيقي وقال لما روي في الروايات الغيب مع الانسان من ملكه والخبير فيه من غير الاستعداد
فان يقع ولم ينفرد كان بعدا لم يتعلق به خيان ذلك تعرف لم يقع كان بعدا لم يتعلق به خيان ذلك تعرف لم يقع كان بعدا لم يتعلق به
الغيب والزمه الغمان ولا انفك على نفسه من موضعه وهذه العبارات كلها مدخوله فانا نوجب لاسم الغيب
المال ولا الغمان ولا الملك فان الغيب يوجد في الكلب السرجين وحده حيثه والحده في الكلب من حيثه وفي
المنافع والحقوق القائمة من بعد سجده وابطا ومواته الجلوس فيه واستحي سكي فيه مراه اومدسه
ومرد على الارض خاصه والغاصب من الغاصبه لم يقع الغاصب من ملكه وما سعى المالك والغاصب لا ينفك
التعريف وما اذا اعطى عبد انسان سببا ليوصله الى غيبه غير ان سببه فان التعريف في ملك الغير ودد الغيب
من التعريف وقد قال الرازي ان يكون غاصبا لله لانه لو استعار لذلك وماضين بالاعرابه من الغيب الا ان يقال
انه منع سببه منه في سر سببه في منزله وقال البغوي في فتاويه ان كان غاصبا لربطه غير سببه واجبه
يا مرم او مخرضا من الافلا ان كان مخرضا لله الذي استعمله في اسما جرك من سببه من قال ولو ان الزوج
بعد عنه ومنه في سعل وزادها من كل حال لان عبد المراه قد سرك طاعه زوجها واجبه من كالا غير
في حق الابن في كل ولوارسل عمه في شغل فاستقبله ظلم فخره قال فان يرب منه فقتل ولم يسه اليه
من سببه منه والا فلا وقال المتولي وناجه التوديح لا يستل على من الجير عدوانا وقصد بقوله
عدوانا الاخر من اخذ ما لا يلفار بالاسم والمعصوب من الغاصب لصاحبه في اليد الوجه في اخراج الاستلا
الاخذ على وجه السرته والاختلاس الغيب سبب فمان في المعصوب والمغصوب اما ان ينفذ في يد الغاصب
اولاد حفيدا ما لم ينفذ بحاله او يطرأ عليه ما لم يجر فمحل يقع الغاصب في ما بين احداهما في الغيب عند الملك
والعالي في التوارك اذ حكم الباب الاول في الغمان عند التقد والتعريف في ثلاثة امور للوجوب

مضمان

الغيب

للمضمان وما يضمن وما يضمن به وسمى الغيب اركا بالركن الاول الموجب وليس موجب الغمان في الغيب بل
الاغلاف موجب لعل لا على الجرح والعبه في مال سببه وان حرم عليها والاغلاف البغاه والمردن اداها روي في قول
بل الاغلاف اقرب منه فانه مجرد بوجوب استئصال الغيبه بالغمان ولما اثبت اليد بغير استحقاق فلا يوجب جرحه وانما
بوجوب دخوله في سببه فانه مخفي انه اذا تعلق قبل وصوله الى صاحبه تعلق فمانه بذمته وكل واحد منهما قد وجد
الآخر كما لو احرقت ثوبا او عدا في يد صاحبه او عصب عينا ثم ردها وقد يجتمعان فاذا عصب شيئا لم يضمنه هذا في
الاغلاف بغير اخذ المال كما في الاغلاف باذنه ولا تعفي شيئا ولو قال سيد العبد لاني انزل هذا العبد كان يردنا
او من غير جرح فخرق هذا فاسلم العبد وغلط الخرو وسار ارق يردنه فانه ارادته يتعد الحاله التي كانت
عليه وكانه قال اقله لردنه وارتد بخرقه قال اورد ياني و تخيل لا يضمن ثم الاغلاف بالتعدي ينقسم الى تعويت
بالمباشره والى تعويته بالتسبب فماتت اسباب الغمان ثلاثة التعويته بالمباشره والتعويته بالتسبب والتعويته باليد
بغير استحقاق وسوسل الغصوب والمستعارها فاستم والقبوض بالعدوان فاسد وذكر الرازي السبب الاول
في هذا الباب بالمباشره الانسان بعلة تقتضي لنفسه هو ما ينفذ في الاغلاف في الحاله فانه خفيته
محل كما في القتل والاكل والارواح والتسبب لا ينافي ما يحصل لهلاكه منه ويحمده بحمل عله فاما لعل الهلاك اليه
سواء كان موزنا في تفصيل العله مجردة وسوعله العله او بوقف تحصيله على انضمام امور ليس بعد الحصول
اليه كعدم الميراث الذي انزل في الغيب فماتت في كتاب الجراح بالنسب الاول وهو ما يكون مجرد موزنا في تفصيل
عله الهلاك كاللحمه ونفسه في باب الدعوي بما هو اعلم من هذا فيقال السبب يحصل لهلاكه منه بعلة سواء
من يولاه لما ارتكب العله وعلى هذا تكلل شرط سبب والمضمان في الابواب بتساير مختلفه اختلفت عبارات المخرج
بذلك في سببه هنا وفي الباب سببا وفي ذلك الخارج شرط الحكم المقصود لا يختلف بالتسميات في السبب الا ان
على اختلاف المال فعلى المخرج فمان المال الذي اكرم غيره على اختلافه منه ما اذا حفر بئر في محل عدوان لغيره
سببه او عدا حرا او اقصى الحاله دوسا لغيره فانه ردها احد فالغمان على المرد في ما يجب عليه بالمباشره الهلاك
ودون المسكه في حق الخروا وما في العبد في مال المسكه ايضا قاله الرازي لانه حار بالفساد من غير تعقل كركوب
الدابة والكلوس على التاشير في الغمان على وجه زنا يثاروا لقياس مجتمعا هنا وما يرد بان ذلك لا يكون قبضا في البيع
زمان فوجوب الغمان على المحرم اذ اسكس سببه اخفى قتله محرم اخر وجهين في محتمل ان يكون الغريب اذ في محتمل
في المرد على ما سياتي في وجوب الغمان على المالك المباشرة وجه احدها لا يجب واجبا انه يجب ويرجع بما غم على
المالك وثالثه من انما يجب على الطبيب ان الغمان على المالك السريه و رابعه يجب عليه دون المالك خلاف القصاص وفي
الركن سبيل الاول اذا فعل فعلا لا يضمن به الهلاك فوض شيئا اخر اقتضي الهلاك وكان الفعل الاثر فانه
لا يضمن به مان رفع فاقط الشيء حتى ضاع لا لعدم الحافظ من لا مخر لا يقصد برفع الحافط كما اذا فتح داس
رقن فامر به ما يبع فوضت الخ او زلله او سقوطه على رجليه فسمط وذهب ما فيه لم يضمن كالوطني دارا فطعن بالزنج
ثوبا لفته فيك فقتل لا يضمنه بل ان عرقها وجهه وجب عليه اعلامه فان لم يفعل فخر غلاف ما لا وضع فيها طائر فانه لا
يلزمه اعلامه ولو اعلى الباع عليه لم يسكه منه والا فلا ولو كان ارق في محل محبوب النج السد به فان لم يجد الكل

منه من قبضه التي جرت له ولما كان لا يملكه استمر الغنم عليه فلهما ولو اختلفا في ذلك فادعاهما الخاص بالكل
والغنم على الفادري فان قال بملكه كذا فانه به انه مغنم بصدق وان قال بغيره فليس بصدق والكل
والغنم ولو قدم الطعام المغنم اليه فادعاهما استمر الغنم عليه فان جعلنا الغنم على الحرجي ذلك فهو حياه من العبد
وان جعلناه على الغنم مولى الغنم لا يباع العبد على العبد ولو كان المغنم بصدق او بغيره فلهما
او بغيره فلهما فان كان على الغنم وان كان يادته فهو كذا لو اكله ولو امره ببيع الغنم او بغيره فلهما
الغنم المغنم بغيره فلهما فان كان على الغنم فلهما وان كان لا يملكه فلهما وان كان لا يملكه فلهما
تصل جاهلا بالغنم فلهما فان كان على الغنم فلهما وان كان لا يملكه فلهما وان كان لا يملكه فلهما
انسانا على كل طعام غيره فلهما فان كان على الغنم فلهما وان كان لا يملكه فلهما وان كان لا يملكه فلهما
المستعير لزمه وهو فلهما فان كان على الغنم فلهما وان كان لا يملكه فلهما وان كان لا يملكه فلهما
المستعير بالاستعمال على المالك فلهما فان كان على الغنم فلهما وان كان لا يملكه فلهما وان كان لا يملكه فلهما
يصح كما لا يصل فلهما فان كان على الغنم فلهما وان كان لا يملكه فلهما وان كان لا يملكه فلهما
النوراني لو اكل المغنم بغيره فلهما فان كان على الغنم فلهما وان كان لا يملكه فلهما وان كان لا يملكه فلهما
لان رضى الغنم بغيره فلهما فان كان على الغنم فلهما وان كان لا يملكه فلهما وان كان لا يملكه فلهما
ما استحال في وجهه دون غيرها والظاهر في الارض في قيمة الغنم الرابع لو قدم الطعام المغنم
ما ملكه صياقه فلهما فان كان على الغنم فلهما وان كان لا يملكه فلهما وان كان لا يملكه فلهما
بغيره فلهما فان كان على الغنم فلهما وان كان لا يملكه فلهما وان كان لا يملكه فلهما
كلام سليم وان اصابه جماعة من الغنم فلهما فان كان على الغنم فلهما وان كان لا يملكه فلهما
عن الاصحاب ان البراء هنا اولي من الاستمرار ثم لا يفرق المالك في غير الاقله فلهما فان كان على الغنم فلهما
ترددوا في ان لا يبيع المغنم بغيره فلهما فان كان على الغنم فلهما وان كان لا يملكه فلهما وان كان لا يملكه فلهما
القاضي وهو المذهب لا يبيع المغنم بغيره فلهما فان كان على الغنم فلهما وان كان لا يملكه فلهما وان كان لا يملكه فلهما
لزمه فان كان على الغنم فلهما فان كان على الغنم فلهما وان كان لا يملكه فلهما وان كان لا يملكه فلهما
بغيره فلهما فان كان على الغنم فلهما فان كان على الغنم فلهما وان كان لا يملكه فلهما وان كان لا يملكه فلهما
استلخصه الاكل للمدح فان كان على الغنم فلهما فان كان على الغنم فلهما وان كان لا يملكه فلهما وان كان لا يملكه فلهما
الغنم اكل الطعام المغنم بغيره فلهما فان كان على الغنم فلهما وان كان لا يملكه فلهما وان كان لا يملكه فلهما
لم يبرأ الغنم من ضمانه سواء علم ان عده او لا ولما ادعى علم وجهه ببراءة ولو قال انما فعل هذا العبد
فقلله فان كان على الغنم فلهما فان كان على الغنم فلهما وان كان لا يملكه فلهما وان كان لا يملكه فلهما
الغنم بغيره فلهما فان كان على الغنم فلهما فان كان على الغنم فلهما وان كان لا يملكه فلهما وان كان لا يملكه فلهما
فيستغنى عن هذا كما قاله لغيره فلهما فان كان على الغنم فلهما فان كان على الغنم فلهما وان كان لا يملكه فلهما
هذا العبد فان كان على الغنم فلهما فان كان على الغنم فلهما وان كان لا يملكه فلهما وان كان لا يملكه فلهما

واضح

واضح انه ينفذ ويرى الغنم بغيره فلهما فان كان على الغنم فلهما وان كان لا يملكه فلهما وان كان لا يملكه فلهما
ردخته وهو لا ينفذ منه وانما ردخته ونقص المولى الاوجه ما اذا قلنا الغنم لا يبرأ في سلبه الاكل ما اذا
لنا ببراءة يقطع بغيره فلهما فان كان على الغنم فلهما وان كان لا يملكه فلهما وان كان لا يملكه فلهما
وفاها بغيره فلهما فان كان على الغنم فلهما فان كان على الغنم فلهما وان كان لا يملكه فلهما وان كان لا يملكه فلهما
ولم يكن انما فعل بغيره فلهما فان كان على الغنم فلهما فان كان على الغنم فلهما وان كان لا يملكه فلهما وان كان لا يملكه فلهما
مطلقا فان كان على الغنم فلهما فان كان على الغنم فلهما وان كان لا يملكه فلهما وان كان لا يملكه فلهما
عيا والخلق السادس لو دفع الغنم الجارية المغنم من جانيها فلهما فان كان على الغنم فلهما وان كان لا يملكه فلهما
او دفعه بغيره فلهما فان كان على الغنم فلهما فان كان على الغنم فلهما وان كان لا يملكه فلهما وان كان لا يملكه فلهما
الاتفاق **فصل** لو اجر الغنم المغنم بغيره فلهما فان كان على الغنم فلهما وان كان لا يملكه فلهما وان كان لا يملكه فلهما
من لو كانت جارية الغنم بغيره فلهما فان كان على الغنم فلهما فان كان على الغنم فلهما وان كان لا يملكه فلهما وان كان لا يملكه فلهما
وساويها انما الله تعالى وسنذكر الاجرة المسماة من الغنم ان كان احداهما الرضا الثاني اوجه عند المالك المقتضى
فان احداهما العهر والمغنم فيضيق الجارية على المقتضى الطرف بالمباشر وبالمباشر دون المالك فلهما
حسب من ولم ينفذ طعاما ولا اقترا با ان نقله الى غيره وتركه في ما سلم بغيره فلهما فان كان على الغنم فلهما وان كان لا يملكه فلهما
والا بغيره فلهما فان كان على الغنم فلهما فان كان على الغنم فلهما وان كان لا يملكه فلهما وان كان لا يملكه فلهما
والا بغيره فلهما فان كان على الغنم فلهما فان كان على الغنم فلهما وان كان لا يملكه فلهما وان كان لا يملكه فلهما
سواء اكل او دفعه بغيره فلهما فان كان على الغنم فلهما فان كان على الغنم فلهما وان كان لا يملكه فلهما وان كان لا يملكه فلهما
انما من المرقا الواجب فيه من الوضوء ما نقص من قيمته سواء حصل ذلك بغيره او بغيره فلهما فان كان على الغنم فلهما وان كان لا يملكه فلهما
على عضو من الغنم بغيره فلهما فان كان على الغنم فلهما فان كان على الغنم فلهما وان كان لا يملكه فلهما وان كان لا يملكه فلهما
وما ينفذ الواجب عليه من المرقا حصل بغيره فلهما فان كان على الغنم فلهما فان كان على الغنم فلهما وان كان لا يملكه فلهما وان كان لا يملكه فلهما
من المرقا بغيره فلهما فان كان على الغنم فلهما فان كان على الغنم فلهما وان كان لا يملكه فلهما وان كان لا يملكه فلهما
فيجب عليه نصف القيمة سواء اذنت على الارض او بغيره فلهما فان كان على الغنم فلهما فان كان على الغنم فلهما وان كان لا يملكه فلهما وان كان لا يملكه فلهما
ان الواجب عليه ما نقص من القيمة وهو كالمالك المولى في ان العاقل لا يعلمه انما لا يحرك فيه كالمبيعه ولم يسته
سهمهم وقطع بالادل ولو قطع بغيره فلهما فان كان على الغنم فلهما فان كان على الغنم فلهما وان كان لا يملكه فلهما وان كان لا يملكه فلهما
اخر عينه فلهما فان كان على الغنم فلهما فان كان على الغنم فلهما وان كان لا يملكه فلهما وان كان لا يملكه فلهما
القدم بغيره فلهما فان كان على الغنم فلهما فان كان على الغنم فلهما وان كان لا يملكه فلهما وان كان لا يملكه فلهما
لوعب يستغنى بغيره فلهما فان كان على الغنم فلهما فان كان على الغنم فلهما وان كان لا يملكه فلهما وان كان لا يملكه فلهما
اذا كان الارض قبل من المقدور وجعل المقدور في الامام لهما واذا جني العبد في يد الغنم بغيره فلهما فان كان على الغنم فلهما وان كان لا يملكه فلهما
الجديده لو قطع الغنم بغيره فلهما فان كان على الغنم فلهما فان كان على الغنم فلهما وان كان لا يملكه فلهما وان كان لا يملكه فلهما
كانت قيمته تسع ما به فلهما فان كان على الغنم فلهما فان كان على الغنم فلهما وان كان لا يملكه فلهما وان كان لا يملكه فلهما

عمل بغيره بالمرأه من الارض المذمومه انما تصرفه وحرانها في الارض المذمومه في ان حرام العبد
و لو كانت تصرفه او لغيره بعد سب في يد المالك و لم ينفذ في يد الغاصب فحقه ان يملكه و حرانها على ان
يكون الموضع الذي في يد المذموم و قد علم بجنايته او تصرفه قبل ان يملكه المذموم او لا يستحق ان يملكه المذموم
الا استحقاق حكر المذموم ولا ينفذ الغاصب ان يملك المذموم الجبلة و لا يملك المذموم المذموم و لا يملك المذموم المذموم
فان قيل فحق المذموم ان يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب من يملكه المذموم و ان كان المذموم المذموم
او لم يملكه المذموم و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب
ولا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب
السيد من سبقت الغاصب الواجب عليه في ما قد قيل فحقه ان يملكه السيد الجبلة و لا يملكه السيد الجبلة
وان كان المذموم لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب
المالك يملك الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب
عليه ما يقتضي حكم المذموم ان يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب
المالك و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب
الباقي من الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب
و يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب
علي الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب
الغاصب على سيد الخايع كعدمه الا لا يطلب به الا الغاصب **قوله** قال القاضي لو جرم العبد في يد الغاصب
فذلك و دام حتى مات في يد المالك لم يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب
علي الاظهر ان المذموم ان يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب
المتعلق بالمرئيه الجنايه الصادره منه فاداني الرقيق المذموم فاما ان يوجب جانيته الغاصب و لا يملكه الغاصب
الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب
وان كان المذموم لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب
في يد الغاصب ثم قتل بعد ذلك المذموم و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب
فذلك حبه موزنه اجرة و لو ما تملكه المذموم في يد المذموم و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب
صالحه و حرانها بغيره في يد الغاصب فان كانت في المذموم المذموم المذموم من يوم الغاصب الا ان يملكه الغاصب
تقدم نظره في قطع المذموم به في المذموم المذموم و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب
او ان يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب
ما قام بالغ اوبان من رتب و قد علم ان المذموم في يد السيد المذموم و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب
عوان جانيته الرقيق المذموم في يد الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب
به فلو لم يتغيرم الغاصب المذموم في يد الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب

المر ما كانت من حكر الجنايه الى المذموم و الارض ما يملك فيه المذموم و حرانها في ان المذموم المذموم
الجنايه او وقت الاستيلاء و قد علم ان المذموم المذموم و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب
لمسحق الارض المذموم في يد المذموم و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب
الغاصب بخلاف ما لو كان العبد و دونه في يد المذموم و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب
علي المذموم لان يملكه المذموم و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب
فان كان المذموم المذموم و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب
ثم يملكه المذموم و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب
الجنايه و هو حكر الجنايه و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب
في الجنايه بعد منه ارض و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب
في يد الجنايه فان المذموم لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب
محب و هي في يد الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب
علي الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب
اولا التعلق بالفضل الذي سترده المالك من الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب
حقه و ثانيا ما ان المذموم لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب
ولو كانت المذموم و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب
لا اذا اعداها رجع بغيره في الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب
الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب
بغيره كذا قاله و قال قيسه ان المذموم لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب
او الا الغاصب تمام الا ان يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب
الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب
في ثانيا و كل من كان في يد المذموم و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب
المذموم عليه فاذا اخذه قال المذموم و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب
عليه فقدم علي المالك فرجع الي قوليه و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب
محمدا به تمام حقه من المذموم و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب
عنه فوجد فتمت منه و يشترط في المذموم المذموم و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب
و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب
قال المذموم و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب
ولا يراجع **قوله** الاول لو سئل العبد المذموم الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب
الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب و لا يملكه الغاصب

اذ سمي ديوانه وقياس القول بان اخر المحرجه طاهره مجرى ربحا ان لا يحسن القاصد بدلهما لكن ان لم يستقص
 عن قيمه العصور فلا يفي له غيرهما وان نقصت قبل طالع التثنيه او ما رتب النقص في قيمه الخلاف المتقدم كما اذا اخذ
 من المسمي سبعا ونقصت قيمته عن ثمة المسمي ولو انقلبت الحصري بعد مجرى خلافي بد القاصد لورد احد هما انه
 يترجمه مثل العصوره كما لا يورد له به انه يترجمه وهو قياس قوله المتقدم وعلى هذا الوجه في الجواب
 الخيره انه لما كان واجبا انما له القاصد الوجه الثاني العجيب انه يترجمه ودخل في التثنيه ان كانت قيمته اقل من ثمة
 العصور على هذا فلا يترجمه عن ثمة العصور وقيمته في التثنيه ان يترجمه ما نقص من ثمة العصور وقد يقال ان قيمته
 الخلاف المتقدم كما اذا اقله نقصت قبل طالع المدرك في الخلاف من غير الخلاف في الواقع من غير انما عاد بعد خلافه
 فان كان يجب رددها وما نقصت في الجواب عن ثمة العصور وما ذكره حاشا لتثنيه بدل الاول انه ودخل في التثنيه من العصور
 واربع ما نقصت من وجهه بغيره على ما اذا كان العصور اذ قيمته قبل العمل فانه ما يترجمه في العصور من ثمة العصور
 اقل من ثمة العصور كما قال المدرك في الجواب في الخطه ثم لم يرد في قوله باخذ المثل ما نقصت من ثمة العصور في قوله ان
 كان يجب رددها ما نقصت في الجواب عن ثمة العصور وما ذكره حاشا لتثنيه بدل الاول انه ودخل في التثنيه من العصور
 ترا على القيمة الرابع والفرع والفرع الثاني في التثنيه في الجواب عن ثمة العصور وما ذكره حاشا لتثنيه بدل الاول انه ودخل في التثنيه من العصور
 وعلى الاول يعرف بدل المصوب يجب مثل الجواب عن ثمة العصور وما ذكره حاشا لتثنيه بدل الاول انه ودخل في التثنيه من العصور
 انما يترجمه في ثمة العصور في قوله او جلد يترجمه في الجواب عن ثمة العصور وما ذكره حاشا لتثنيه بدل الاول انه ودخل في التثنيه من العصور
 وبما انما القاصد والثالث في الجواب عن ثمة العصور وما ذكره حاشا لتثنيه بدل الاول انه ودخل في التثنيه من العصور
 بعدم وجوب رددها في ثمة العصور وما ذكره حاشا لتثنيه بدل الاول انه ودخل في التثنيه من العصور
 فان ثمة العصور في الجواب عن ثمة العصور وما ذكره حاشا لتثنيه بدل الاول انه ودخل في التثنيه من العصور
 الفصل الثاني في الزادات الاخف للمصوب في ثمة العصور وما ذكره حاشا لتثنيه بدل الاول انه ودخل في التثنيه من العصور
 القاصد في المصوب انما في الجواب عن ثمة العصور وما ذكره حاشا لتثنيه بدل الاول انه ودخل في التثنيه من العصور
 فترجمه في ثمة العصور في الجواب عن ثمة العصور وما ذكره حاشا لتثنيه بدل الاول انه ودخل في التثنيه من العصور
 الاول لم يملكه بشي من ذلك ولا يصير القاصد في الجواب عن ثمة العصور وما ذكره حاشا لتثنيه بدل الاول انه ودخل في التثنيه من العصور
 وليس للاخير الثقل بالعين وان زلت ما رددت بغيره في الجواب عن ثمة العصور وما ذكره حاشا لتثنيه بدل الاول انه ودخل في التثنيه من العصور
 القاصد هو بطر في جميع الابواب وهو بعيد ان يترجمه في الجواب عن ثمة العصور وما ذكره حاشا لتثنيه بدل الاول انه ودخل في التثنيه من العصور
 في جميع الشاه وجهه انه يترجمه في الجواب عن ثمة العصور وما ذكره حاشا لتثنيه بدل الاول انه ودخل في التثنيه من العصور
 دراهم او حليا او من الجواهر او في الاثاث او في الزجاج او في الثياب او في غيرها من الثمن في الجواب عن ثمة العصور وما ذكره حاشا لتثنيه بدل الاول انه ودخل في التثنيه من العصور
 فترجمه في ثمة العصور في الجواب عن ثمة العصور وما ذكره حاشا لتثنيه بدل الاول انه ودخل في التثنيه من العصور
 دور القاصد في ثمة العصور في الجواب عن ثمة العصور وما ذكره حاشا لتثنيه بدل الاول انه ودخل في التثنيه من العصور
 ومثله بغيره في ثمة العصور في الجواب عن ثمة العصور وما ذكره حاشا لتثنيه بدل الاول انه ودخل في التثنيه من العصور
 الا ان يكون في ثمة العصور في الجواب عن ثمة العصور وما ذكره حاشا لتثنيه بدل الاول انه ودخل في التثنيه من العصور

[illegible]

هو ما يقتضيه رد جميع الضرب الاول المحتم فادخالا بجميع حيوان محتم فان خيف من زعمه البطل لم يمتنع وعلی
القاصب فثبتت كذا الملقوق وبطلان ما في يد الخلاف في الزلل مثلي ام لا محتمل ان يقال تعين اليه هذا الاسم
بعض الجمل له والمحمول كل ذي بصيرة وكل حيوان محتم لا يؤول اليه ما لا يؤول اليه الكمال سواء كان القاصب عليه وفيه وجه
انه يمتنع على جميعه وهو موافق لوجه ذكره لا يجوز اخذ ما لا يعبر لحفظ يروحه ثم ان كان القاصب خافا جامع نفسه
استغنى القاصب عليه وان كان خافا جامع صفة فان كان يادنه وهو عالم باليحب فثقل الضمان على صاحب الخرج وان كان جاهلا
فثقل الزلل والوجه ان في الاطعم المقتضوب لم يجر جاهلا في معنى خوف البطل الخوف كل محدث ربح اليهم وثاقا كالخوفان
على بعض اعضائه ومتانعه وخلانا كما في طول الرضد زيادة الاموال القاضية النظر انه يمتنع وبنه لم يعلم فزعمه
في خوفه في زعمه في المرض الحيوان المحترم كالذي لا ان لا ذي فهاهنا يرفعه في اعتبار حصول السرور لا ذي في علي راي قال
الامام ولورثنا الخلاف هنا على سلة التمسع اقتدى وحين احدثها لم الخطا وفي لقيام اليه من قاصد والى ان يترعه
او في التعلقه حتى لا ياتي وان لم يمتنع من زعمه طرزا وخيف من رايهم التمسع واما الحيوان لما كان في غير القاصب
التحق بالمحترم وان كان للقاصب ففي الحاقه به قولنا قد قيل وحين احدثها لا يمتنع ودرود الخطا ولقوله ما قال الله تعالي
وسليم انه لله هبة نعم فلا يجوز زعمه اذ اخيف منه حصول ما يمنع التمسع من غيره ووزعم فثبت القاصب الثاني غير المحترم
فان لم يكن له ما كان مستحقا لاصل كالمطبخ العقود والخير والساعة الطارية والهودا في حيز زعمه ولا سالي يهلكه
واما العكس الذي يجوز اقتضاه ولا يمتنع منه ولما الذي لا يجوز اقتضاه فقال الامام لا يبعد الحاقه بالموديك
فصرح قال والقاضي الملقوق لغيره من العكس وهو مفصل عندنا وان كان ديبا فالحي في المرتد يمتنع منه ولا
في زعمه يهلكه وفيه وجه اختاره الامام انه لا يمتنع من المرتد تحريم المصلحة له لرفع عونه وحزم القاضية هذا وقال
انما استحق قبله عز الرتبة ولا يجوز ان يمتنع لغيره قال للقرني الردياني المحض والمجرب كالمتردد في حوز زعمه
مثل لا ذي يهدونه وحين احدثها يجوز وصحة الردياني والثاني لا ذي وصحة الامام ومصل للملادوكي يقال ان
ان القلع تحسالم يطلع والاطلع فان خفاه فلو كان التمسع حاسوا في افضاه مع بعد الموت وان منع في الجاه لخوف
هلاك او عاين لم يمتنع ان احد مثله وان لم يمتنع فثبت احتمال الامام وبنه في التفصيل المذكور في التمسع وحين
عصب الخطا اسد الخطا به الخرج اذ لم يجد حطاه فثبت منع محوز احدثه ابتداء خيفة فثبت بان منع لا يجوز العصب
ان قال في خطا لم يمتنع ان التصديق قال للمتردد اذا شد ما تحيط المقتضوب الجيرة على موضع التمسع في الامر
بالكل كالحكم في التمسع خاف به الخرج وحيث حصل الخطا لم يمتنع وبعيد التمسع الاول اذا عصب
حيوانا صغيرا كالانجيل وادخله بيته فليدوم لكن اخرجاه لا ينقض لينا نقص ما يحتاج اليه نقضه لاخرجه ولا يفرغ
صاحبه شيئا وان دخل حيوان بنفسه بيت انسان لم يخرج عصب ولا تنصير منه به ولا من عصب البيت فان كان
بنه يخرج به اخرج وان لم يطلب المالك وان طلبه مالكه اخرج سواء ابتداء ام لا وعل يفرغ صاحبه ان يمتنع لينا
متردد لم يفرغ من التمسع كغيره لما ورد في الردياني انه يفرغ قال للملادوكي لكن لو كانت البيعة بولي فصل
سعر الخطا وخيف لا يمتنع ولا يهدم وفيه خلاف من القول في مسألة الخطا وقال الامام لا يفرغ وقد تقدم
ذكره خلافه في غير ما لا يجر مضطر لها ما هل يلزمه فثبت ان لا يفرغ واما ان يمتنع هذا ان كان الغرض

ويقرير المسئلة ما لو انما مره على التكرار من الامور على انما لا يكون تصور فعله على الرجل مثلاً وفي الرجوع
على المدة وجهاً ما على هذا الأصل قال الامام فان قلنا لا يرجع ما لم يرد في مطالبة الغاصب باحتمال الظاهر
انه لا يطالب وان قلنا يرجع به فانظر انما يطالب بدينه احتمال قال ولود طيب شبهه في يد الغاصب في مطالبة
بالمهر احتمال وانما الفاضل الذي فاست في يد ولم يستوفه فان قلنا لا يرجع به بل ما استوفاه فهو اولى وان قلنا
يرجع به فما وجدنا انما يرجع انما قلنا لو رجع الغاصب الحاربه المخصوصه فوطئها لا يرجع له منه مهر المثل
ولا يرجع به على الغاصب وان كانا حراً ولو استوفاه ما وعدهم اجراً لم يرجع به على الغاصب ويرجع بقيمة المتاع
التي كانت تحت يده على الصحيح وادارها الزوج او المشتري وعملها فتمت المدة عند انقضاء حرام الرجوع
وقيل حر الرجوع المشتري كما قلنا ان الرجوع بالمهر ولو تمت بالولادة فخرج المشتري الارض لم يرجع به
على الامام والرافعي عن الرازيين انه لا يرجع به بقيمة الولد ومن المرازون انهم يرجعون على السعة التي
ليكون له اختلاف في لو ارثها منه تعالى ولو سافر في هاتين السنين فقد قطع النكاح لا يرد في الطهر
والنكاح في الرد بان يرجع ويقطع النكاح في حين احدى ولو ماتت في يده بغيره عند المازن الرابع
او في المشتري او عرس في الارض المخصوصه فقلع المالك بناءه وعمره في رجوعه يارث نكاح فلهما على
الظن وهو ان لا يرجع عند الامام انما يرجع بالمرء وانما الرجوع في المهر او رده المالكين في الرجوع في رجوع
عن النكاح والاختلاف في ان لا يرجع ما اتفق على الجاه قال النووي في القياس ان لا يرجع ما اتفق على النكاح
من خارج الارض لما سئلوا عن المخصوص في يد المشتري كما لو سقطت يد العبد او هب سبعة بغيره فان
كان يملكه استقرضه عليه قالوا قلنا وان كان مائة ساه وبعدهم لا يرد في المالك الذي لم يرد في الرجوع
قال وهو خلاف قياسه لانه لو قلنا قلنا لا يرجع ولا يحاط بقرائن فقال لا يرد في الرجوع في مطالبة قال بن
شريح واخرون فيه قولنا ان المخصوص ما خرج الميزاني السادسة لا يخرج نقصان المخصوص بالوجه سواء كان
الولد حراً او رقياً ففي ماله ما نفع بالولد ام لو ماتت في يده سقط عنه ضمان نقص الولد كما لو ارسل
بكره لا يرد في حراجه لغيره ارضه بعد اولادش بعد رطلها ان خرج الرقيق بغير الارض وانما ملك
ثم ماتت انه يسقط الارض بخلاف ما لو قطع يد ماله كان ماله غير مطلق فان ماتت بغيره بغيره بغيره
ولو ذهب الغاصب الحاربه واستوفاه الغنيب ما هلا بالمال وعزم فيه الولد في رجوعه ما وجدنا في
قلنا لا يرجع نادى على نواصب عليه وانما المشتري فالتعليل قول الواهب لو اخرج الغاصب المخصوص من غير المالك
لم يرد المستاجر اجرة المثل للمالك ولا يرجع به على الغاصب لو داره عزمه عزم جنة قال الامام ويرجع به عند
المرازون ولو اخرج عزم المستجير الاجرة ويرجع ما عزم الممنعة التي ما عزمه وفي رجوعه ما عزم المتابع
التي استوفاهم القول ان المالك لا يرجع الا بالوجه بالاسم لا يستعمل في مطالبة المالك ان يسطر بها عزمه من قريب
بده على يد الغاصب من فعله ان دخل فيه على ان يضمنه له يرجع به وان دخل فيه على ان لا يضمنه فان استوفى
ما يقابل رجوعه وان استوفاه فقلنا ان على هذا لو كان المخصوص ساه مائة في يد المشتري كما رجوعه فان استوفى
قال السعدي والمرء وعزمه المالك في الرجوع بها القول ان المهر وانما ملك في يده فالحكم بما تقدم في

المتابع

المتابع انما يستوي في قال النووي وكذا القول في لا كساية من الامام بانه يرجع بغيره ولذا حاربه وبهجه
انما وضعت حيا ومات في يده وانما فصل ميتا فهو على الخلاف في انما الفصل ميتا في يد الغاصب القول انما
سأله ان قال قلنا بغيره فالحكم الرجوع كما تقدم ولو استرجع المشتري الحاربه ولذا ابدل بغيره وعزم اجرة المثل
ففي الرجوع القول ان في المهر وعزم بدل اللبن وان تصرف في سعة الساه المخصوصه كما لو علف البهيمة المخصوصه
بغيره كما قال النووي لكل المهر رجوع به على الغاصب وعزمه كل ما يرجع به المشتري على الغاصب وعزمه كما يرجع
به الغاصب عليه اذا عزمه وكل ما لا يرجع به المشتري كما وعزمه يرجع به الغاصب عليه وعزمه **فصل** لو رد
لغاصب المخصوص الى المالك او لغيره او لغيره برأيه سواء وعزمه في يده او بغيره في يده لم يرجع له ذلك بغيره في البيع
كامل في التمه الا ان كان المالك سخطي فبعضه موضع اخر فلا يكون منه بغيره بغيره في يده في يده في المهر والمهر
ان يصع في الموضع الذي اذنه فبعضه المالك او لغيره في المهر بغيره بغيره في يده في يده في المهر والمهر
من شق به واداه فبعضه اليه فبعضه من حقه لانه كما عزمه فان استعصم من بعضه عنه ولو كان غايها فبعضه
الي الحاكم فان بعضه منه براد في يده بغيره عليه بغيره في يده في يده في المهر والمهر
ان يشاء الله ولذا الحكم لو استعصم على الغاصب منه ولا يرد الغاصب رفع يده عن المهر بغيره في يده في المهر والمهر
ولو رد الى مكانه ولو رد الى من يرضيه منه فان كان عزمه محقق كيد المهر والمهر المستاجر والمهر والمهر
وكذا المستعير في احدى الوجهين براد المهر بغيره كيد الغاصب والعارف لم يرد له لو كان المهر والمهر
البيع او المهر بغيره في المهر بغيره في يده في يده في المهر والمهر
وحيث انما يقع كونه ضامناً دون من جهة المالك في الخط بديل المهر والمهر بغيره في يده في المهر والمهر
بغيره ولو كان المهر بغيره بغيره في يده في يده في المهر والمهر
الا انما سأل المالك ما عزمه في يده في يده في المهر والمهر
الرجوع الى المهر بغيره في المهر بغيره في يده في يده في المهر والمهر
عليه وسئل على راسه ومستماء بغيره في يده في يده في المهر والمهر
رضي به وان كان يدا بعد عليه لبيت باذن مولاه لم يرد له من المهر بغيره في يده في المهر والمهر
المقصود من الغاصب بها لا يرد عليه اياه وان يضمنه له عزمه في يده في يده في المهر والمهر
بشرط الخيار ان يرضي على القول للمالك ان يملكه بان يملكه براءه وان قلنا هو موقوف فالبراء موقوفه ولقد في يده في
انه لا يرد بغيره منه وان لا يرجع انه لا يرد الا براءه ودون الا حاربه والتوكيل والبراء واختار الفقهاء البراء في
الا حاربه وبراء الامانة ودون كتابه ولو اخرج المهر بغيره في يده في يده في المهر والمهر
المومي له لا يملك الا بالقبول ام اليه وان قلنا المهر موقوف والمهر موقوفه وان قلنا المهر بغيره في يده في المهر والمهر
ودا الوجهية فقد صار مطلقاً في يده من غير قصد منه كان يمكن من الرد ولم يرد في يده في يده في المهر والمهر
فلا ولو اوجبه له منعه وماتت قبيل فماتت حيا حاربه بغيره في يده في يده في المهر والمهر
انه يبرأ ولو اكل المهر بغيره واحرقه او ماله باذن المالك سقط النكاح ولو اخرج من الغاصب فان قلنا ضامناً

۱۹۸۲

[illegible]

[illegible]

[illegible]

۱۵۵۱

اجماع المتأخرين ولو عرفنا ان المشتري وكبلا نفق عن الموقول ومنه سنتت فلو على غير الوكيل ومنه فوجز في الراجح
 لولا التسليم المشتري فسلم عليه وكان جيب فالباب المنفعة لم سئل شفعته قال لا الهام ومنه لا انشيط فليع ما شفعته
 من الطام ومنه لا كاجه ونحوها ليجوز انشيط تركها لا ابتداء السلام انتهى ويظهر ان كمي فيه خلاف من وجه اخر وهو ان
 مجلس طلب الشفعة عند لقاء المشتري وكونه مجلس كمال البيع او ادفع منه على القول باننا على القول بحد من البيع
 بالاول وهو ظاهر منه في الهم وقال الله تعالى في طاهر المذهب وهو ظاهر منه في اختلاف الطرفين نظرا في ان لا يفتل
 بالسلام ولا يرد اذ كان المسلم قلعوا على الاول تعين ترجمه على اختلاف فيما اذا عطل من الاجاب والقبول بالبيع مع
 كلامه في رد افعي حزم في كتاب البيع بانه يقطع وحيث في كتاب الكلع بانه يقطع واد احرى في خلاف في ابداء السلام
 فتمثل ان يقال بحري فيه انه اذا ابداه المشتري لا ان رد الا يقول بقوله اننا طالب الشفعة ثم يرد ويحتمل ان يقال
 الرد واجب فلا يقطع الشفعة كما لو اتلفه الخبز في سوي حله من رضه فان لا استقطب تاما ولو كان حينئذ
 اشترى رخصا وان طالب بالشفعة بطلت شفعته ولو كان بارك لملك في صفقة منك وفي اسمها الشفعة
 وعقبه بقوله انما طلب الشفعة قال كمو لا يستطد انما لا اسم اليه في خلاف فيه وكذا لو كان يلقى انك شترت نصيب
 شري في طار لكه لا في صفقة منك فرض بعض المسئلة فيما اذا قال ان له في صفقه منك من غير ذكر لكه ظاهر
 كلامه انه لا فرق ولو قال لم اشترى قال لا لو يكون بطل شفعته وقال القاضي منك لا سئل كمال الطام وهو
قياس المردن وجهه الرابع في هذا قد مر عند جملة بعد التمر عند علمه اذ انفسا استقطا المشتري به
 الخامس اذ رزق المشتري في الارض قبل علم الشفع ثم وعلم ان اخذ لا قد قد عدم انك ذلك في بانه فاجير
 رزقه الى ادراكه وكونه فاجيرا لا يرد انما اليه فلا يقطع حقه بذلك فيجوز الطل في رزق اذا التمر وقال العالم
 فتمثل ان يجوز له الفاجر ولو كان في الشفع محار على ان لا يستحق بالشفعة فحق جواز تاجر بول الشف في الطام
 وكان لو كان المشتري بدخر الشفع دره ثم اطلع الشفع واراد ما جاز الاخذ الى ذلك بطل حقه
 السادس لو باع الشفع حقه من الفاجر دره قبل الاخذ فان كان جاز على سبطه سوا قلنا ان على القول
 والرابع ولو باع بعضا كوجز ان طرما ان سبطه وان مع جملة بالشفعة فوجز في ذلك قولنا احد
 وجه المادركه والردائي واختلف كالاختلاف فيما اذا اعتقنا الامه نحن احد لم شفعته عني حزم اذالم الشفع
 بعيب البيع في رد الفصل في أي عمر في الاختلاف في البيع بما اذالم بعد المبيع اليه بفسخ وقال لوباعه بفسخ الكبار
 ثم فسح فله الشفع ولو باع بعضه جاز على سبطه ايضا لو جاز في بانه باع بعضهم على ان الشفع بفسخ
 الاضا على الروس على الاول لا يبطل على الثاني سبطه جزم صاحب المذهب سلطانا في السابعة لا يجوز ان
 ايضا كمن حق الشفع على حال كالا يجوز ذلك للمدعوق لا المستحق التعود في مكان من الصرف وقال ابو حنيفة
 ذلك في المسائل الثلاث ونسبه بعضهم الى ابي شريح وعلى هذا لا يثبت له حق الطلب وعلى المذهب ينظر فان كان عالما
 بانه رايح بطلت شفعته ولم يستعوض وان اعتد حقه من سلطانا وحان اولها عند العمل لا لا سبطه في حال
 الامام شفعته فيما اذا قطع ولجوزها خروجات بالسرا بقطع وليه على الحامي وحاله عن النفس على ما قلنا
 بموجب الدود السل فيما قلنا وهو رتب على الخلاف في عدم المدعوق لولي الجواز وبطل المسئلة ما اذا اصاب

24

[illegible]

المزاد

للزراعة من التنازل وقد عرف بان كان من الاستقلال بالسياسة لا عقبة لتعديدهم والاعلان بالراجحة بقدم ان الاجارة
 نوعان اجارة داردة على الذمة واجارة داردة على العين وكلتاها تسمل السجيل ولما التنازل فيقبله اجارة الذمة
 كما لو قال استأجرني لوقت وبذلك خطا هذا الترتيب بعد ادخالي الي ملكه على بيعه فصفته كذا في سنة من اقل الواسل في شي
 الي اقل من السنة اجارة العين فلو قال اجرتك هذه لدارك هذه الايام او لدارك هذه الايام فلو قال اجرتك هذه لدارك هذه الايام
 هذا لم يصح وكذا لو قال اجرتك هذه لدارك سنة فاذا انقضى فقد اجرتك منه اخرى فالتعدي الثاني فاسد على الجميع وفي
 وفيه اتيه كما لو اجاره السنين صفقة واحدة ولو قطع واحدة من الاجاره لم يصح كما لو اجاره لدارك اذ كان وقت
 لتقطع بالايام ودون العاشر بالاعلى لان وقتا لتقطع ضروريا كما لو اجاره لدارك العبد والذمة ليستعمله شهرين
 دون العاشر ولو اطلق الاستجار لم يكن له استعمالها ليل او لخلق المتاجر الا ان لم يغيرها محلول ولا تاجيل في
 اجارة الذمة وتزل على المحلول اما في اجارة العين فلا يغيرها باهل وكذلك كما لو استأجره لشاهد ما يحيط دائر قدرها
 بدو منفر غير مضمونه قبل محل ائتمارها من الان يصح والاستعير ذلك فمطلق كما لو قال اجرتك هذه لدارك شهرين او
 ما تيسر **فصل الاول** في اجارة عينا شرا لا يملك من بدلهما في ذلك الشهر السهر المذكور عليه فان كان من غير زبيد
 لم يصح وان كان من غير ذلك وقيل ان احدى اهل الاجارة قطع به الحرج به حكم الاجارة والفرق في ذلك ان السهر محلي
 والرواية في ذلك لا يفسد ثابتهما ان يصح ونسب اليه الفرض في حقه البعير والدار والنجى وهو الاظهر في النسيب وشبهت
 الحقة ما اذا باع التمر قبل بدو الصلاح من غير شرط القطع فانه ان باعه من غير حاجته لاجل البيع وان باعه منه
 بغيره لم يجرها من زبيد من غير طيس للمالك ان يجرها من زبيد الشهر المذكور في الذمة ودفع له لاجارها من غير ذلك خلاف
 لو ادلى المالك وحكي المرافعي من النقص ان له ان يجرها من زبيد وليس له ان يجرها من غير ذلك لاجل البيع من
 من باعه في الشهر المذكور محناه وليس للشركة لاجارها السنة الثانية من المتأجره لوما ان المتأجره قبل لوارثه لاجارها
 منه لاجل المستعمله على القول بالحقه فيه ترد للاجاء الثاني لو استأجره باله ليركب نصف الطريق متناه
 وبغيره في نصف الطريق الاخر فوجز واحدها وهو قول الزبيد ونسب الاجارة الي الجهم ورد قطع به القاضي في الاجارة
 الاصح وانما يعرضه في الامم وجرم به بعضهم ان محججه ويزل على استيجار نصف الدابة وجرم بان يجرها التنازل
 التنازل ليركبها وهو لا يعملها معادتهم من قطعها بالحقه وفيها لو استأجره على حمله نصف الطريق في الذمة
 ومنهم من قطع بالحقه نقضوا واذا حقت بين الصور حصل فيها اوجه اوجه عاين في الكلال الثاني بطل في الكلال الثالث
 ان اجاره نصف من واحد لم يصح وان اجاره الكل لم يصح وارباع ان كانت الاجارة على الجهم لم يصح وان كانت على الذمة
 فان قلنا يصح قال الشيخ في معنى ان يركبها الاضاف في التنازل فلا يظول ركوب احداهما بمثل من يركبها
 بالعبء الا ان يركبها من غير احدى اوجهها فاسفل به وتختلف في ذلك باختلاف الاشخاص وليس لاجارها
 ان يركب بالليل دون النهار ولا بالعطس ان يركب ليلته لغيره كما هو مضبوط لاجارها ان يركب يوما ويترك
 يوما والمساكنه ان يركب فرسخا ويترك فرسخا على المضبوط وليس لاجارها ان يركب ثلثا ويترك ثلثا
 وان لم يكن له عادة مضبوطة فلا بد من اتيان في الابتداء وقال الما ورد في عرف الناس ان لشي كل واحد سنة
 اميل لم اذا اقتسم بالامان فالارض من الحوسب من السبيل حتى لو رل واحدها لاسراجه او لعلف الدابة لم يشب

قال ابو بصير

[illegible]

الزفر

الزرع واستأجر له شخص كذا ورضيه فارق ثلاثة أصحها البطان وان قال شريته بكذا استأجره كل الخطب
هذا أحمد انه لو قال شريته الزرع كذا واستأجره شخص كذا وهو جمع من مختلفات الاحكام وقد مر
احكام هذه العقود في كتاب البيع وحيث وجبنا عليه لم يمتد بوجه كالذي ولو صح ما شرطه والخطب
الاستئجار للمر على المستأجر ان يطرد العرفه وان لم يمتد بوجه على المستأجر ان يطرد العرفه وان لم يمتد بوجه
المفرد وحده واليه الحكم على المستأجر في اجرة العرفه وعلى المالك في اجرة الدمه وهذا يعجز عنه في سلة
الكل وكلام بعضهم بينهم تخصيص اختلاف في الخطب واجرة العرفه المصدق بالحل دون الزرع لكونه استأجره كالحياطة
الى اخر اليوم فان العرفه تفصيلا لا يجب على المالك لو استأجره كالحياطة له كتابا او صلبا لا يصح له ثوبا
او لحا ليدركه غيبه شرأ مثلاً او لمحا ليعلم حكمه فالعرفه المصدق بالحل وان اطلع على الاجرة والمستأجره العرفه
التي في الخطب وقطع النعام والعرفه ان الحياطة ابي على الخطب وذكر في البيع والحكم للمالك في الاجرة والتعريف كما
مر ولو استأجره ثوبا لم يمتد بوجه العرفه على ابيه فان جركه في المصلحة خلافه فوجه في وجوبه في البيع على المالك
فصحة يصح فيه ان لا يبرك ان لم يكن ان له عليه لم يستحق شيئا عليه وانما في الثوب وان لم يكن ان له عليه
دون لونه مستحق لان المقصود من المصلحة الثانية ان المستأجر على تعليم شيء من الثوب فله في شيء في ثوب
عليه ثانيا اوجه اذ كان عليه سور ثم نصير لم يجب ان عليه بعض سور وجب وثانها انه ان كان ذوات
وجب وان كان ايه لم يجب وثالثها ابداء الامام واقراره العرفه ان نسبه في مجلس الخيل وجب ارجعه لم
يجب رابعها اصحاب المراجع فيها الى العرفه الخالب وحكي العرفه في اجرة الخطب ان كل ملات ايات لم يجب ان
كان ذواته فوجه في **فروع** الاول لو استأجره اجرة ليعمله عملا لم يدخل فيه من الطهارة والصلوات
وفريضة ما ملأه كغيره وسنة الرواتب بل منع مستثناء ولهذا من الخطب من يجبه وعن ابن شريح ان له ترك
المجبه في السبب وكذلك اوقات الاكل وقضاء الحاجة والدليل في الاجرة فانه يدخل فيه في المراجع من صلاة
الاجرة كما تقدم ولو شرط العمل مع المالك فان كان له طوله كالشهر لم يصح وان كان قصيرا كاليوم واليومين
مع واقفي العرفه ان السور في حكم الهويك منع مستثناء او اطرده عرفه ولو شرطه خلاف ذلك ان شرط
استيعاب الثوب او العمل في كل شرب قطع العمل وان لا يصلي الرواتب وان يتصرف في العرفه على الاكل
والشرط وان يدخل بعض العمل في الليل مع فلا ان يمتد عن الدرس بمر عبد السلام ولو كانت غارة الاحرام لا يصح ارضا
ولا غارة وعلمه ذلك استحق المستأجر من فقه من فواصل دون العرفه ولو شرط اذ حال قضاء الحاجة في الاداء
مع العمل حال الاصره في ذلك لم يصح فلو صلي وان لم يمتد ثوبا او لم يمتد من المستأجر منعه من سحر من اخرته من قدر
ذلك الزمان وكذا لو قال المالك بعد صلاة العرفه كنت محدثا لم يمتد بوجه السيد منعه قال البيهقي في التذكية لو استعمل
الاجرة في حكم البيع انقضاء الراحة او اوقات الصلاة لم يلزمه من بان اجره وعليه مره لقضاء الصلوات الثاني
او استأجره لاجل من لا يدور لم يلزمه ان يجره بالصلح وهل يلزمه اذ حاله الاداء او كان بالاضيقا فيه بولات
الثالث لو استأجره لغيره لغيره ثياب معلومة فحاله حال اخرته على من شرط عليه ذلك من ان لا يتنهار
فان لم يمتد بوجه في النصار انه من تمام العمل الرابع لو استأجره لقطع السحار بمره فحق العباد ان لا يلزمه

54

[illegible]

نظائر

فمنها ما قيل والا فرب المستاجر لم يطلع فله ذلك فان قلع فرب وجوب تسوية الارض وارش تصرفه كان نقص عليه
وجاز احدهما نعم وادعي الظاهر الاتفاق عليه وعلى هذا فلو قلع قبل ان يطلع المدعي لم يفسد له تسوية الارض بخلاف الصحيح وان لم
يحرر القلع قال خيار بعه من المجرى وكذا من يبيع في الارض وكذا كسبه ان يبيع المالك الارض في المستاجر وكذا من يبيع
على الصحيح وان اتفقا على البيع ثم ادعى ودفع التمس عليها وان لم ينفذ على شيء قبل المجرى ان يطلعها بها فيها ارجح ان
المتدعي ان يزرع احدهما ان كان ارضه واخره بوجه المالك ان يطلع البناء والخراس ويغيره رضى نفسه او قلعهما ونقصات
تتار لا تخار ان كانت دنانير صغيرة باجره وبنات منكمه عليه بائنه وقيل لا يجر الا ان يطلع والقلع فالتقدم في الطهره
فان خيار القلع يدل ارش اجبر عليه وما شرته او لم يوتيه كس على ربه وجاز احدهما ان يطلع المالك ان يطلعها فلهما فلهما
من الارض فعمل المستاجر قطعاً فليس عليه وبغيره ان يطلع هذا الخلاف في الطهره وقد رتب عليه داود والشافعي في المستجير
وعلى هذا لو اشترى المستاجر من القلع على القول بان يوتيه عليه او من يطلع الجير منه على القول بان يوتيه عليه في قلعه بها اذا كان
وربما ربا الارض احداهما فليس عليه ان يطلع المالك فليحذر عليه الخلاف في التقدم في الطهره ونقل المسلم الاتفاق
على احوالها وارجح ما به لاجل حسن فان قلعه بغيره قلعهها بها وان قلعه لغيره فلا يفسد ولا يفسد المجرى من اعتبار حكمه
ان الحكم مع الارض ما لم يفسد المجرى من حبه ملكها وبمعنى ما يفسد ملكه فيه خلاف في نظريه وبمعنى من ان قلعهما
بها وادعياها وهو ما ورد في القاضي الموقوف نعم وادعياها وهو ما ورد في القاضي ابو علي لابل سلطان ارشد وطلب
المالك القلع كما اذا دخل المستاجر الا بقا بها المجرى لغيره فليحذر من ذلك وانما يفسد المجرى من حبه ملكها فليحذر من ذلك وانما يفسد المجرى من حبه ملكها
فليحذر من ذلك وانما يفسد المجرى من حبه ملكها فليحذر من ذلك وانما يفسد المجرى من حبه ملكها فليحذر من ذلك وانما يفسد المجرى من حبه ملكها فليحذر من ذلك
ان لا يفسد المجرى من حبه ملكها فليحذر من ذلك وانما يفسد المجرى من حبه ملكها فليحذر من ذلك وانما يفسد المجرى من حبه ملكها فليحذر من ذلك
وحيث كان المستاجر يبيع في الارض فليحذر من ذلك وانما يفسد المجرى من حبه ملكها فليحذر من ذلك وانما يفسد المجرى من حبه ملكها فليحذر من ذلك
بها المالك اليه وان اجاز **فصل** قال الشيخ ابو الصلاح في فتاويه لو وقف المستاجر لغيره ليدفع على انكاسه
والمجرى عليه جبره بان خيار قلعه تعليمه الارض وان خياره بقاءه باجره في الاجرة في علة كونه اعماره في جبره وطلب تعليمه
الارض في بطلان قلعه وقد قيل ما ورد على حقه وان لم يفسد له الارض فليحذر من ذلك وانما يفسد المجرى من حبه ملكها فليحذر من ذلك
وتبعه اردنا في قال الشيخ ولو اجاز انما يفسد المجرى من حبه ملكها فليحذر من ذلك وانما يفسد المجرى من حبه ملكها فليحذر من ذلك
لم يكن المشرى بان يملك نصيب الارض اليه ويشترى بقاءه باجره في الاجرة في علة كونه اعماره في جبره وطلب تعليمه
البناء والخراس بعد لغيره باجره المثل لا يجل القلع وغرامة الارش لا اذا كان حله الموقوف من الارض او غرامة من غيره
ولا على التمسك بالقيمة الا اذا شرط الواقف تحصيل مثل ملك البناء والخراس كحله الموقوف بعض وكان في ذلك رد الموقوف
الي حله كان يملكه عند الوقف قبل حله وعض من غير مخالفه للصفة الا لا يقدح في رد الباقي من هذه المسئلة وقال في
كانت الاجاره فاصد قال الخطاطي ثم لا ارى في مال المثل في دون مال الا قد قال في محله ان يقال لا يفسد المجرى من حبه ملكها
من غير المسئلة الرابعة اذا استاجر حرا لرياسة حصن معين كان له زرع وزرع ما ضره مثل حره او دونه لا من ماضيه
فوق ضره فلو استاجر حرا لرياسة التي فله زراعته وزراعة السوير وليس له زراعته الدر والور ولو استاجر لرياسة

۱۰۰

[illegible]

۱۲۸

[illegible]

اولا خلاصه الالات فان من احسنها من اهل العلم فان كانت جموله بطرا ليعتدوا ان كانت معلومه
او بعدد رها ما قال بطر شمر كذا القمار فالتعدي في ذلك من بطر وكذا انما بعدد الرها في العلم وفي العلم
بالتعدي فلهذا لا يجوز ان شرط ان يخطئه من يعلم من الاجر بطرا ليعتدوا ان كانت معلومه ولو شرط
ان يكون الاجر على استجار بطر ليعتدوا ان يخطئه فان يرجع عليه فان اختلفا في قدر المستحق ولا يثبت له القول قول غيره
تعدى وقال لا يجوز ان يخطئه في الاجر فان لم يكن الاجر داخله في العقد بان كانت استجارا ودخله فيه لم يكن
الاعتدال بطريق الصالحه بل كذا ذكره بعض الظاهرين لم يثبت استجاره في الاستعجار ليعتدوا ان يخطئه
على ان يخطئه بطريق الصالحه لا للشيء كذا قال استجارته هذه الاجار بطر يثبت له الاجار وهو عيب ولو شرط
وقوله او دخله في الصالحه بغير اجر بطر ليعتدوا فان شرط ان يخطئه في الاجر فان كانت معلومه فلهذا لا يجوز
بالتعدي وان كان يخطئه في الاجر فان لم يكن الاجر داخله في العقد بان كانت استجارا ودخله فيه لم يكن
الاعتدال بطريق الصالحه بل كذا ذكره بعض الظاهرين لم يثبت استجاره في الاستعجار ليعتدوا ان يخطئه
على ان يخطئه بطريق الصالحه لا للشيء كذا قال استجارته هذه الاجار بطر يثبت له الاجار وهو عيب ولو شرط
وقوله او دخله في الصالحه بغير اجر بطر ليعتدوا فان شرط ان يخطئه في الاجر فان كانت معلومه فلهذا لا يجوز

شمر القمار والالات فان من احسنها من اهل العلم فان كانت جموله بطرا ليعتدوا ان كانت معلومه
او بعدد رها ما قال بطر شمر كذا القمار فالتعدي في ذلك من بطر وكذا انما بعدد الرها في العلم وفي العلم
بالتعدي فلهذا لا يجوز ان شرط ان يخطئه من يعلم من الاجر بطرا ليعتدوا ان كانت معلومه ولو شرط
ان يكون الاجر على استجار بطر ليعتدوا ان يخطئه فان يرجع عليه فان اختلفا في قدر المستحق ولا يثبت له القول قول غيره
تعدى وقال لا يجوز ان يخطئه في الاجر فان لم يكن الاجر داخله في العقد بان كانت استجارا ودخله فيه لم يكن
الاعتدال بطريق الصالحه بل كذا ذكره بعض الظاهرين لم يثبت استجاره في الاستعجار ليعتدوا ان يخطئه
على ان يخطئه بطريق الصالحه لا للشيء كذا قال استجارته هذه الاجار بطر يثبت له الاجار وهو عيب ولو شرط
وقوله او دخله في الصالحه بغير اجر بطر ليعتدوا فان شرط ان يخطئه في الاجر فان كانت معلومه فلهذا لا يجوز

شمر القمار والالات فان من احسنها من اهل العلم فان كانت جموله بطرا ليعتدوا ان كانت معلومه
او بعدد رها ما قال بطر شمر كذا القمار فالتعدي في ذلك من بطر وكذا انما بعدد الرها في العلم وفي العلم
بالتعدي فلهذا لا يجوز ان شرط ان يخطئه من يعلم من الاجر بطرا ليعتدوا ان كانت معلومه ولو شرط
ان يكون الاجر على استجار بطر ليعتدوا ان يخطئه فان يرجع عليه فان اختلفا في قدر المستحق ولا يثبت له القول قول غيره
تعدى وقال لا يجوز ان يخطئه في الاجر فان لم يكن الاجر داخله في العقد بان كانت استجارا ودخله فيه لم يكن
الاعتدال بطريق الصالحه بل كذا ذكره بعض الظاهرين لم يثبت استجاره في الاستعجار ليعتدوا ان يخطئه
على ان يخطئه بطريق الصالحه لا للشيء كذا قال استجارته هذه الاجار بطر يثبت له الاجار وهو عيب ولو شرط
وقوله او دخله في الصالحه بغير اجر بطر ليعتدوا فان شرط ان يخطئه في الاجر فان كانت معلومه فلهذا لا يجوز

شمر

1249

[illegible]

1931

[illegible]

فرمان

[illegible]

انه يعرف اليحيى من الخور وقال وقد بقي قطع فزيت واستحق الناس منها ولا حرجا الاحتجاج اليها كالا لانه يحتمل ان يقال
يعرف اليها فربما الناس اليها الواقعة عملها يقال يعرف اليها فربما اليها هو ما في المعهود الواقعة بالمسجد المصطفي
مكالمه لولد له لم يحضر منصفه الواجبه ترك حاله وان حقا من مقصود واحد والله سبحانه وحده
الكمال من يبعثه سبحانه الغفران القاضي والموتى ومن الصالح غفور قال المتوفى للدولي ان سئل القاضي اليها فربما قال
سئل اليها لانه جازم لا يعرف اليها غير المسجد فاربطة المتوفى ولا بار قال لا يجوز عليك انما يعتبر بقدر الغرض وقد سألني زيد
الحل في ذلك وما حل من ربح وقد عار هذا المسجد يعرف اليها عار مسجد آخر قال المتوفى يعرف اليها على المسجد المصطفي اليها
وكذا الحكم في الرطبات والابار المسجلة مثل صمغ ودرع وقفا اليها لا في نوع اخر الا ان لا يوجد صمغ فيصير في غيره الغرض
وكذا كمال القاضي وكذا سئل العالم حامي المسجد الذي لم يحضره فادله نحوها فيسلك الي غير عمادتها وكان لا بد من
ربح المسجد الذي مرسته عليه يعرف اليها المصالح في مصرف لا متعلق بها في الاما التي في هذا كله اذ لم يكن الموقوف مال
اخر غير المسجد ان سئل او طبع اليها ربح الموقوفه قالوا في مال من ثوبنا جسيما او الواقف والموقوف عليه كماله الا في
الطريق جسيما فلم يكن يشبهه فعليه المولد والمهر كما سئل غيره وكان يكون الموقوف عليه وان عار عنه ماله باكال فهو يعرفها
ولي من يعرفها من مرضي احب فان اذلهما قالوا لورقيق وهل يكون ملكا للموقوف عليه او قفا لغيره ان الله تعالى في ذلك
ليسهبه ويتبعه العلم عليهم وقال اللادلي لا يكون هذا قفا واحكام القبول في ان ولد للمالكه والمهر من هل منعه من تزويج
في ولدها من الزرع ومن راد يشبهه سلمه زوجه او رقيقه على الصحيح وان كان يشبهه فلا حد عليه وعليه المهر ويكون
الموقوف عليه وكما لا يشترط فيه ثلاثة اوجه احدها يكون الموقوف عليه وسكن من الارض قال القاضي على محتمل ان يشترط
الثاني انه يشترط فيه عديكون وقفا والله الشان للواقف كما جعلنا الموقوف في راد الارض قال القاضي على محتمل ان يشترط
الثالث ان الواقف لا يجوز ان يقطع الارض كما قالوا لغيره في ما اراد فذهب القاضي في راد الارض وسكن من ارضه قالوا
قالوا لدر طرقة فتمت بحرم الوضع وطول الموقوف عليه ارجحنا ولد الموقوفه له ان يجعلناه ما عاها في الوصية
فثلاثة اوجه اشهر لها وهي ان يشترط في عديده او بعضها ان تحدد بوقف مكانه وانما ان يكون الموقوف عليه
ايضا بخلافه لولد وانما انها تعرف اليها فربما الناس اليها الواقف على ان ولد يعرف اليها كماله انما يشبه
الوقوف لوطا الواقف كماله لفاطمة قالوا حيها فذكر الحكم الاجبي وعندينا سئل في قول المالكه وبني المالكه في الارض
وعنه فان كان رطبه وارض الشبه سبع على خلاف في المالكه قال لا يملكه فعليه المهر والمهر كانت طرقة
وكانت مفادعه عليه فعلى الزوجين ان يولدوا قالوا لورقيق وهل يكون قفا او مملوكا للموقوف عليه فيه الوصية
وان قلنا المالكه فلا حد وكما لمهر وشبهه لولدها ولدها في كونه لموقوف عليه او يشترط في ماله اخر الوصية
عنون الاستيلاء والخلاف في نفوذ الاستيلاء من المهر وسئل الشيخ ابو محمد استيلاء الرضا وليا لغيره وقال
الرضا في القول شريطة الاستيلاء ليس يشترط ان كان الرطبه يشبهه فلا حد ويتره المهر والولد حر عليه فبشره في فعل
في الوصية وحيثما لم يرد ان قلنا المالكه وحبيب قلنا جسيما لا يستيلاء في حقه قال لا يملك يخرج ذلك
على جوار وقد سئل مولد فلان قلنا يورثه في الوصية مع قبضه لا يستيلاء فاذا ماتت بنته واولادها
من تركته فيها ينظر في الوصية ان فقدت من وقد سئل عن المتوفى قال لا يملك الموقوف وانما في هذا

20/10/11

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.

زاد



۱۰۰

واللفظ والشرع وانما هو من الغرض على الراجح اليه من حاربه لوجه شديده وتظهر فاعرفا خلافه في قوله انما الغرض
وايضا ما ذكره وفيما اذا قلنا انما لما ذكره من الغرض لا يستحق واللفظ **سورة** الاول في قوله انه من حاربه لوجه شديده
احد لها انما لغيرها وشيخه جامعهم ابو عبد الله الحسين والفقهاء اجمعوا على ان هذا اللفظ لا يجرز اللفظ الا لوجه
شديده للغير بها ونحوها في الكلام لا ياتي فيها كمالا في التقدم في اللفظ لغيرها لوجه شديده وشيخه ما يعرفه
وطرأ والمرد له وهو البراءة من حاربه لوجه شديده في الاوقات التي سالتنا سر فيها في قوله انما من حاربه لوجه شديده
فان لم يكن استاجر عليه منكم في لفظه عرفه ومصلحي يريد مع كونها من الملوك لفظا لهم ووجه ان كان في لفظه اللفظ بوجه
ان يستعمل ذلك كما حفظ على ما جاء في قوله لا يجرز اللفظ من حاربه لوجه شديده ووجه ان كان في لفظه اللفظ بوجه
فما اذا اصطلح وميدانهم من قولهم عنه الثالث لو سلم اللفظ في الكلام ثم قدم وادان احدنا ويرى في ذلك
فعله بلذنه وان قال النور والتمتع الحسنة الرابع لفظه وجوبه وانما في قوله انما من حاربه لوجه شديده
منه في قوله انما من حاربه لوجه شديده في قوله انما من حاربه لوجه شديده في قوله انما من حاربه لوجه شديده
وجوب ردعها ويشهد ذلك بوجه اخر وسأشاهد في قوله انما من حاربه لوجه شديده في قوله انما من حاربه لوجه شديده
فليس يقول احدنا ان حاربه لوجه شديده في قوله انما من حاربه لوجه شديده في قوله انما من حاربه لوجه شديده
مؤثرا لم يجره في حاربه لوجه شديده في قوله انما من حاربه لوجه شديده في قوله انما من حاربه لوجه شديده
وجوب احدها واخبره على ما يجب وصحها وهذا هو الغرض الاول في قوله انما من حاربه لوجه شديده في قوله انما من حاربه لوجه شديده
في قوله انما من حاربه لوجه شديده في قوله انما من حاربه لوجه شديده في قوله انما من حاربه لوجه شديده
اولا في قوله انما من حاربه لوجه شديده في قوله انما من حاربه لوجه شديده في قوله انما من حاربه لوجه شديده
وسبب في قوله انما من حاربه لوجه شديده في قوله انما من حاربه لوجه شديده في قوله انما من حاربه لوجه شديده
وذلك في قوله انما من حاربه لوجه شديده في قوله انما من حاربه لوجه شديده في قوله انما من حاربه لوجه شديده
صديقه في قوله انما من حاربه لوجه شديده في قوله انما من حاربه لوجه شديده في قوله انما من حاربه لوجه شديده
الاول وان كان قد اقره لم يرجع وقال في قوله انما من حاربه لوجه شديده في قوله انما من حاربه لوجه شديده
المع سبقا فله يرجع في قوله انما من حاربه لوجه شديده في قوله انما من حاربه لوجه شديده في قوله انما من حاربه لوجه شديده
فله اللفظ اللفظ في قوله انما من حاربه لوجه شديده في قوله انما من حاربه لوجه شديده في قوله انما من حاربه لوجه شديده
غرم اللفظ يرجع في قوله انما من حاربه لوجه شديده في قوله انما من حاربه لوجه شديده في قوله انما من حاربه لوجه شديده
التعريض **سورة** الاول في قوله انما من حاربه لوجه شديده في قوله انما من حاربه لوجه شديده في قوله انما من حاربه لوجه شديده
وجه انما من حاربه لوجه شديده في قوله انما من حاربه لوجه شديده في قوله انما من حاربه لوجه شديده في قوله انما من حاربه لوجه شديده
حاله في قوله انما من حاربه لوجه شديده في قوله انما من حاربه لوجه شديده في قوله انما من حاربه لوجه شديده في قوله انما من حاربه لوجه شديده
في قوله انما من حاربه لوجه شديده في قوله انما من حاربه لوجه شديده في قوله انما من حاربه لوجه شديده في قوله انما من حاربه لوجه شديده
فان ارادوا انهم لم يجرز اللفظ في قوله انما من حاربه لوجه شديده في قوله انما من حاربه لوجه شديده في قوله انما من حاربه لوجه شديده
في قوله انما من حاربه لوجه شديده في قوله انما من حاربه لوجه شديده في قوله انما من حاربه لوجه شديده في قوله انما من حاربه لوجه شديده
في قوله انما من حاربه لوجه شديده في قوله انما من حاربه لوجه شديده في قوله انما من حاربه لوجه شديده في قوله انما من حاربه لوجه شديده

ادب

[illegible]

حاجی



